



مجلة جامعة الزيتونة الدولية - مجلة علمية محكمة تصدر عن جامعة
الزيتونة الدولية

30/10/2022

العدد الثاني: ص ١-٣٠

<https://journal.ziu-university.net>

التنمية المستدامة وإشكاليات نجاحها
في قارة إفريقيا . دراسة تقييمية

**Sustainable Development and the problems of its Success in the African Continent
an Evaluation Study**

إبراهيم عبد اللطيف عبد المطلب خوجلي
أستاذ مشارك، جامعة كسلا، كلية التربية، قسم الجغرافيا، السودان

Ibrahim Abdelatif Abdelmutalab Khojali

Associate Professor

University of Kassala-Sudan

Faculty of Education

Department of Geography

E: mail:(mahassi@hotmail.com)

مستخلص

التنمية المستدامة وإشكاليات نجاحها في قارة إفريقيا . دراسة تقييمية

تعد قضية التنمية المستدامة في إفريقيا التي اشترك فيها عدد من ألوان الطيف المعرفي مثل العلوم السياسية والاقتصادية والإنسانية والتي تمتاز بالتعقيد والتشابك وعلاقات ارتباطيه عكسية تعاني من عدة إشكاليات في حد ذاتها عرقلت مسارات عمليات التنمية نفسها وهي معقدة علي أوجه وأصعدة متعددة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتهدف الدراسة الي كشف تلك الإشكاليات وتحديد ماهيتها وتوضيح العلاقة الجدلية ما بين التنمية المستدامة والفواعل والمسببات والإشكاليات التي تقف عائقا أمام نجاح التنمية المستدامة في تحقيق أهدافها المنشودة واستخدمت الدراسة عدد من المناهج منها المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإقليمي والمنهج الاستقرائي والمنهج الاستدلالي كما استعانت الدراسة بعدد من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة من مصادرها المنشورة وغير المنشورة وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج مفادها تختلف تصنيفات والعوامل والإشكاليات التي منها ما هو داخلي يخص تلك الدول ومنها ما هو خارجي متعلق بمصالح الدول الكبرى تهدد مسارات وتطبيق أهداف التنمية المستدامة التي القت بظلالها على حياة الإنسان الإفريقي وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات المرحلية التي شائها معالجة الأوضاع القائمة فيما يتعلق بخصوص الإشكاليات عدم نجاح التنمية المستدامة في القارة الإفريقية وهي لابد من تحرير قرار التنمية من قبضة سلطة الدولة وكذلك عدم ارتئانها للقرار الخارجي ذا الإملاءات والاذلالات والاشتراطات على الدول الإفريقية وايضا توطين النجاحات والدروس المستفادة والممارسات العالمية في التنمية الإفريقية داخل القارة الإفريقية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة - فخ الحرمان - العمليات الإرهابية - الديون الكريهة- الفقر - الفساد



Abstract:

**Sustainable Development and the problems of its Success in the African Continent
an Evaluation Study**

The issue of sustainable development in Africa, in which a number of colors of the knowledge spectrum participated, such as political, economic and human sciences, which is characterized by complexity, intertwining, and inverse correlational relationships suffer from several problems in itself that impeded the paths of the development processes themselves. The study aims to reveal those problems, determine their nature, and clarify the dialectical relationship between sustainable development and the actors, causes and problems that stand in the way of the success of sustainable development in achieving its desired goals. On the subject of the study from its published and unpublished sources, the study reached a number of results those different classifications, factors and problems, some of which are internal to those countries, and what is external related to the interests of major countries threaten the paths and application of the sustainable development goals that cast a shadow on the life of the African human being. Among the interim recommendations that he wanted to address the existing situation regarding the problems is the lack of success of sustainable development in the African continent, and it is necessary to free the development decision from the grip of the state's authority, as well as not being dependent on the external decision that has dictates, humiliations and requirements on African countries, as well as localizing the successes, lessons learned and global practices in development Africa within the African continent.

key words: Sustainable Development - The Trap of Deprivation - Terrorist Operations - Hateful Debts - Poverty - Corruption

المحور الأول: أسياسيات الدراسة:

مقدمة:

كل ما ذكرت إفريقيا مباشرة يتبادر إلى الأذهان حالات المرض والأوبئة وبرائن الفقر ودوائر الصراعات والنزاعات الأهلية والانقلابات العسكرية المتكررة وحالات الجفاف، ونوبات التصحر، والبيئة الطاردة التي تدفع الإنسان إلى الهجرة والنزوح من القارة إلى خارجها، كل هذه السمات والخصائص خلقت أفكار غير إيجابية نحو القارة في ظل غياب وفشل برامج التنمية بكافة أشكالها، ومنها التنمية المستدامة بالقارة الإفريقية التي لها مؤشرات، ودلالات، ومضامين، وهي تجمع بين طياتها ألوان طيف بشري ما بين ممول ومخطط ومنفذ ومستفيد من تلك التنمية، ونجد التنمية المستدامة بالقارة الإفريقية لها عمليات وديناميات حسب أيديولوجيات رؤساء تلك الدول، وكذلك لها مسارات مرسومة لها من بعض الدول الكبرى حسب الاشتراطات المبرمة بين الدول الإفريقية والقوي العظمي.

مشكلة الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول جملة من التحديات والتي تفضي إلى مجموعة من الإشكاليات في عدم نجاح التنمية المستدامة بالقارة الإفريقية، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية تقوم عليها هذه الدراسة وعلى البحث في العوامل المساهمة في الفشل كما ترمي إلى توضيح الأسباب والنتائج التي تؤثر في عملية الفشل نفسها بالقارة الإفريقية بخصوص التنمية المستدامة وكذلك تتحصر المشكلة في طبيعة التفاعلات الداخلية والخارجية ومرتبطة بالتنمية المستدامة في القارة الإفريقية وكلها حول إشكاليات تطبيق التنمية المستدامة كلها عوامل أسهمت في عرقلة مسار عمليات التنمية المستدامة تحليل المسببات هذه الظواهر ورصد أهم الفواعل المحلية والدولية المشاركة في عمليات عدم نجاح التنمية المستدامة بالقارة الإفريقية بدول القارة الإفريقية وهنا تبرز التساؤلات التالية:

- ماهي التنمية المستدامة؟
- ماهي الإشكاليات والعوائق التي تقف إمام تطبيق ونجاح التنمية المستدامة بالقارة الإفريقية؟
- ماهي المتغيرات والفواعل المساهمة في فشل التنمية المستدامة داخليا تخص الدول الإفريقية نفسها وخارجيا متعلقة بمصالح الدول الكبرى داخل القارة الإفريقية؟

أهداف الدراسة:

- ١- التعرف على ماهية التنمية المستدامة.
- ٢- توفير إطار مفاهيمي توضح أهمية وأهداف برامج المستدامة وإشكاليات عدم نجاحها واستعراض بعض المفاهيم ذات الصلة بالتنمية المستدامة
- ٣- - تحديد التحديات والواجبات الملقة واقتراح رؤى على المسؤولين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالقارة الإفريقية
- ٤- وضع تصور شامل عن التحديات والإشكاليات التي تقف عائقاً أمام تطبيق التنمية المستدامة بالقارة الإفريقية.
- ٥ التعرف على طبيعة الإشكاليات والتحديات ورصد الإشكاليات المرتبطة التي تواجه تطبيق التنمية المستدامة بالقارة الإفريقية.

أهمية الدراسة:

- ١- تنفيذ نتائج الدراسة من قبل متخذي وصناع القرار والمسؤولين في عرض أهم متطلبات والتحديات التي تواجه تطبيق التنمية المستدامة بالقارة الإفريقية.
- ٢- تعد هذه الدراسة من موضوعات الساعة في ظل تفاقم نضوب الموارد والتغيرات المناخية بسبب الاستخدام الإنساني غير المرشد وغير العقلاني.
- ٣- توضيح العلاقات الجدلية ما بين التنمية المستدامة وأسباب وإشكاليات عدم نجاحها في القارة الإفريقية.
- ٤- تعد إحدى الدراسات الوصفية التحليلية التي تهتم بموضوعات التنمية المستدامة وتوضيح الأسباب الكامنة التي تقف وراء عدم نجاح عمليات التنمية المستدامة بالقارة الإفريقية.

فرضيات الدراسة:

- ١- هنالك أسباب وإشكاليات وتحديات تقف عائقاً أمام تطبيق التنمية المستدامة لبلوغ أهدافها المنشودة بالقارة الإفريقية
 - ٢- تنقسم الإشكاليات التي تواجه عدم نجاح التنمية المستدامة في المتغيرات والفواعل المساهمة في فشل التنمية المستدامة داخليا وخارجيا
- منهج الدراسة:

لوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تبني المنهج الوصفي التحليلي.

وتماشيا مع ذلك والتي تناولها (مختار، ٢٠٠٨م) اعتمدت الدراسة على المنهج الاستدلالي (Deductionism): على استخراج النتائج من المقومات المعروفة أو مبدأ عام وفي العادة، بيداء هذا المنهج بنظرية عن الظاهرة موضوع الدراسة، أو تعبيرات عامة تنتزل إلى تعبيرات خاصة (الرديسي، ٢٠٠٥م) منها نستنتج مجموعة من الفروض تخضع بدورها باستخدام إجراءات محدودة مستنبطة من المنهج الاستقرائي للوصول للنتائج ومضامينها والاستدلالات التي تحصل عليها (Bailey, 1996).

وأیضا تعتمد على المنهج الاستقرائي (Inductionism) في تتبع الجزئيات للتوصل إلى نتيجة أو حكم كلي منها وفي العادة بيداء بعدد من الافتراضات أو التعبيرات المعممة (الرديسي، ٢٠٠٥م) وتسلسل خطوات المنهج الاستقرائي في التجربة الإدراكية التي تبرز منها الحقائق غير المرئية والتصنيف وأجراء القياسات التي تؤدي إلى وجود الحقائق المرئية ثم التعميم وصياغة القوانين والنظريات التي توضح مسألة الدراسة وهو في ذلك يعتمد على حدوث الظواهر بعد وقوعها ويستفيد من الماضي في فهم الحاضر (الصقيع، ١٩٨٤م).

تحاول هذه الدراسة الاستفادة من المنهجين الاستدلالي والاستقرائي في الآتي:

- ١- استخدم المنهج الاستدلالي في الاستفادة من الأدبيات في بلورة مشكلة الدراسة وتحديد الأهداف والفروض.
- ٢- إما استخدام المنهج الاستقرائي في الجزء الذي اعتمد على العمل البحثي في جميع الجزئيات وصولا للكليات والتعميمات.

المنهج الإقليمي:

يتخذ هذا المنهج من الإقليم وحدة للدراسة وتبعاً لذلك يمكن تقسيم الدولة أو القارة إلى أقاليم زراعية متميزة كأقاليم الهضبة والسهل الرسوبي وتركز الدراسة بعد ذلك على توضيح العوامل الجغرافية في الانتاج ونوعيته، وطبيعة العلاقات القائمة بين ذلك الإقليم وبقية الأقاليم الأخرى أي إن هذا المنهج يهدف إلى إعطاء صورة واضحة عن التنمية في إقليم ومن عيوب هذا المنهج صعوبة تقسيم الأقاليم وعدم وضوحها وصعوبة الحصول على المعلومات والإحصاءات على مستوى إقليم. (هارون، ٢٠٠٠م).

المنهج الوصفي التحليلي:

لقد ذكر إبراهيم (٢٠٠٠م) بخصوص المنهج الوصفي التحليلي بأنه يستخدم للتحقيق من فرضيات الدراسة لأنه يتناول الظواهر كما هي في الواقع ويساعد في الوصول للنتائج المرجوة من خلال الوصف والتحليل للظروف والشروط المحيطة لعملية إشكاليات عدم تطبيق التنمية المستدامة بالقارة الإفريقية.

كما تمت الاستعانة الكتب والمراجع والبحوث المنهجية، والتقارير والدوريات، والنشرات العلمية والشبكة العنكبوتية (internet). الصادرة من جهات ذات الصلة التي تناولت الموضوع ولها علاقة وثيقة بموضوع الدراسة. سير وتقسيمات الدراسة:

وللإجابة عن هذه الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المحاور التالية:

١- المحور الأول: سياسيات الدراسة

٢- المحور الثاني: الإطار المفاهيمية للتنمية المستدامة

٣- المحور الثالث: الملامح الطبيعية والبشرية بالقارة الإفريقية

٤- المحور الرابع: الإشكاليات التي تواجه تطبيق التنمية المستدامة بالقارة الإفريقية.

٥- المحور الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات

المحور الثاني: الإطار المفاهيمية للتنمية المستدامة:

تعريف التنمية المستدامة:

لقد عانت التنمية من التزاحم في التعريفات والمعاني فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما تعدد وتنوع التعريفات حيث ظهر العديد من التعريفات التي تضمنت عناصر وشروط التنمية ولذلك فقد تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشرين تعريفا واسعة التداول للتنمية المستدامة وقد قسم التقرير هذه التعريفات إلى أربع مجموعات (اقتصادية واجتماعية وبيئية وتكنولوجية)

فاقتصادياً: تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في الاستهلاك والطاقة والموارد - إما بالنسبة للدول

المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر

وعلى الصعيد الاجتماعي والإنساني فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف

إما على الصعيد البيئي: فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية وأخيراً فهي تعني على

الصعيد التكنولوجي: نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم التكنولوجيا النظيفة والصدقية للبيئة

وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة الضارة بالأوزون (ياسمين، ٢٠٠٦م).

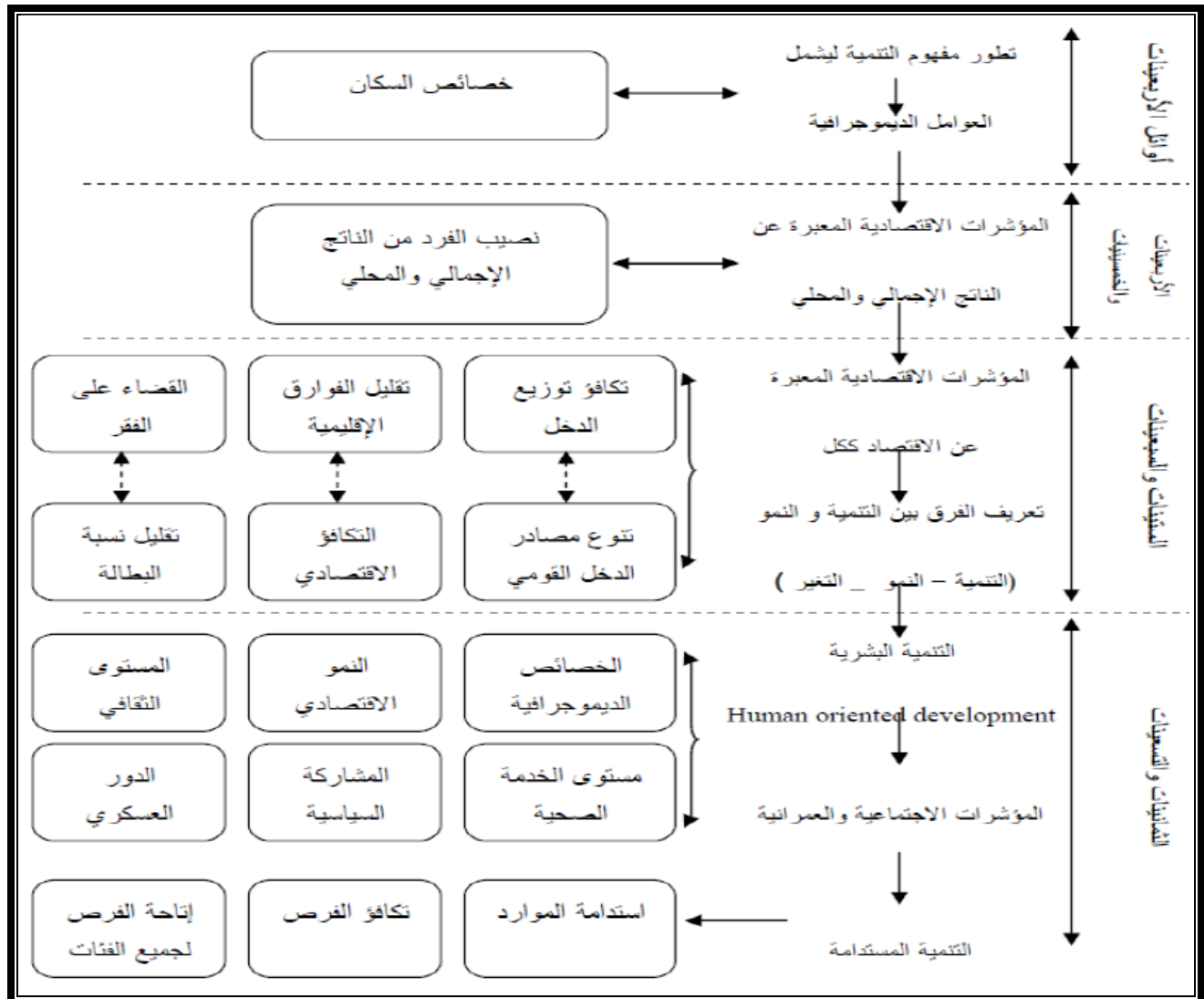
مفهوم التنمية المستدامة:

يشير مفهوم الاستدامة من الناحية اللغوية حسب المصطلح الانجليزي (Sustainability) إلى القابلية وللدوام والحفظ والتدني وهذا المفهوم يمكن أن يمثل موقفا ساكنا بمعنى إن استدامة التنمية يمكن أن تحقق إذا احتفظ الانتاج بمستواه الحالي، بينما يجب النظر إلى الاستدامة كموقف ديناميكي يعكس الاحتياجات المتغيرة لسكان متزايدة وتتعد التعاريف المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة منذ ظهوره في الثمانيات من القرن العشرين ولعل أهمها والأكثر تداول ومرجعية المفهوم الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة عام ١٩٧٨م على أنها (التنمية التي تفي حاجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها)، وايضا التعريف الصادر عن الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعية سنة ١٩٨٠م، والذي عرفها على أنها (التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع) وقد عرفتها اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة على أنها (التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتهم) (حدة، ٢٠١٢).

تطور ومفهوم التنمية عبر الزمن:

نمى مفهوم التنمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، خاصة في مطلع السبعينات والذي شهد بداية الجدل حول نماذج التنمية المتبعة آنذاك، ورافق هذا الجدل زيادة في مستوى الوعي البيئي وارتفاعا نسبيا لروح الالتزام لتطبيق السياسات والتوجيهات البيئية نحو المحافظة على الموارد ومحاربة التلوث، وعدم الإخلال بالنظام البيئي، وبالتالي فقد أدى زيادة الاهتمام بالبيئة والآثار السلبية التي تخل بها نتيجة الأنشطة البشرية بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص إلى تنامي إدراك الحكومات والمؤسسات الدولية لاستجابة فصل قضايا التنمية الاقتصادية عن قضايا البيئة إلى اتساع مفهوم التنمية الاقتصادية ليتم التحول من مجرد كونه نموا اقتصاديا مصحوبا ببعض التغييرات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، الي الاهتمام بإحداث تغيير في مضمون ومكونات النمو من خلال توالي القمم والمؤتمرات العالمية بشأن البيئة وعلى العموم فإنه مهما كان أصل المفهوم وتاريخ وميلاده فإن التنمية المستدامة أصبحت الآن واسعة التداول وشاسعة الاستعمال ومتنوعة المعاني وبدأت تفرق بأي نمط تنموي فهناك التنمية الزراعية المستدامة والتنمية الصناعية المستدامة والتنمية السياحية والمستدامة والتنمية البشرية المستدامة (رياض، ٢٠١٣م) والشكل (١) يوضح تطور ومفهوم التنمية عبر الزمن.

الشكل (١) تطور ومفهوم التنمية عبر الزمن



المصدر: محمد، ٢٠٠٤م

خصائص التنمية المستدامة:

- ١- تختلف عن التنمية بشكل عام كونها اشد تدخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي ما هو اجتماعي في التنمية بالإضافة إلى أن لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
- ٢- تتوجه أساسا إلى تلبية متطلبات واحتياجات أكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتسعي إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم من خلال تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- ٣- لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تتضمنها

٤- تقوم على فكرة العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب إلى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في رفع مستوي معيشة أفراد المجتمع.

٥- تهتم بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية، ومجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشطتها على التوعية بالمحافظة عليها واستثمارها خاصة في ارتباطها بالتنمية البشرية حيث إن استمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان لذا فإن العمل على تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم هو علمها الأولي.

٦- يعتبر البعد الزمني أساسا حيث إن تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة، أو التي يمكن إتاحتها بالإضافة الي قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي (أبو النصر ومحمد، ٢٠١٧م).

أهم الانتقادات الموجهة الي التنمية المستدامة:

هنالك عدة انتقادات موجهة إلى التنمية المستدامة والتي تناولها (الكبيسي، ٢٠١٥م) من قبل المفكرين التي تبدو مؤشراتها:

١- إن التنمية المستدامة شعار أكثر من كونها منهجا ومضمونا.

فهي كما يري اصحاب هذا النقد تحمل في رحمتها تناقضا جوهريا لكونها تدعو إلى زيادة معدلات التنمية الاقتصادية من اجل تحسين أحوال البشر من أبناء هذا الجيل من جهة وتصر على الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم نضوبها حفاظا على حقوق الأجيال القادمة لا تبدو سهلة التحقيق على ارض الواقع إذا أن تقاسم ثمار التنمية لا يسهل توزيعها بعدالة على أبناء الجيل ناهيك عن صعوبة توزيعها بين أبناء الأجيال القادمة الذين لم يولدوا بعد

٢- إنصاف الأجيال لا يعدوا مبررا علميا ولا فلسفيا للمضي في منطلقاتها وسياساتها

٣- في نطاق العدالة والإنصاف بين الأجيال يري آخرون ان توزيع المنافع والموارد والخيرات بين الأجيال لا يفضي تحقيق العدالة من تحمل هذه الأجيال المتعاقبة مخاطر وأعباء الكوارث والأزمات والحروب

٤- ان التنمية المستدامة شعار تخفي الدول الأقوى لسحب بساط السيادة من تحت إقدام الدول الأضعف.

٥- ترجع بعض الانتقادات الفكرية والعلمية التي توجه الي التنمية المستدامة الي الطبيعة المعقدة الي تحملها عناصر

الثلاثة ٣Es المتمثلة في الاقتصاد والبيئة والعدالة Economy, Environment and

Equity، والتساؤلات التي يطرحها المنظرون والفلاسفة حول التداخلات والأولويات التي نتقدم على غيرها كغيرهم،

ولصالح من تحقق الاستدامة؟ وكيف تحقق؟ ومن المسؤولون عن تحقيقها؟

هل الحكومات عبر السياسات والاستراتيجيات وتغييرات العادات أم المجتمعات عبر التضحيات.

هل ستحتاج المستقبل وأجياله إلى المال والفرص المادية أم أنهم سيجتاحون إلى الرفاهية والمتعة والجمال.

فالتوسعيون Expansionist لهم إجابات مختلفة عن الايكولوجيين اصحاب الايكولوجية العميقة Deep Ere mentalist وهؤلاء أيضا يختلفون عن الوسطيين والمعتدلين أو عن التدرجيين، ويختم هؤلاء نقدهم بالقول أن التحول نحو الاستدامة المنشودة لا يبدو ممكنا من دون حدوث تغيير جذري على مستوى النموذج المعرفي السائد بعيدا عن مقارفة مفاهيم الحداثة الغربية القائمة على الاستعلاء والاستغلال المتمركز حول الإنسان وحاجاته ودوافعه وطموحاته باتجاه نموذج معرفي يتصف بالشمول والتكامل والنظر الي العالم بوصفه وحدة كونية مترابطة وليس مجرد أقطار متباعدة ومتناثرة ومتباينة في أنماط عيشها وأساليب إدارتها.

٦- آراء السياسيين والمتحزبين وأصحاب الشركات العملاقة ومتعددة الجنسيات انتقاداتهم للتنمية المستدامة فرجال الأحزاب الذين يصلون عبر الصناديق الانتخابية وفقا لبرامجهم الحزبية التي يعدون بها ناخبهم ولا يأبهون كثيرا باحتياجات الأجيال القادمة وثم يتركون للمصوتين الصبر وطول الانتظار.

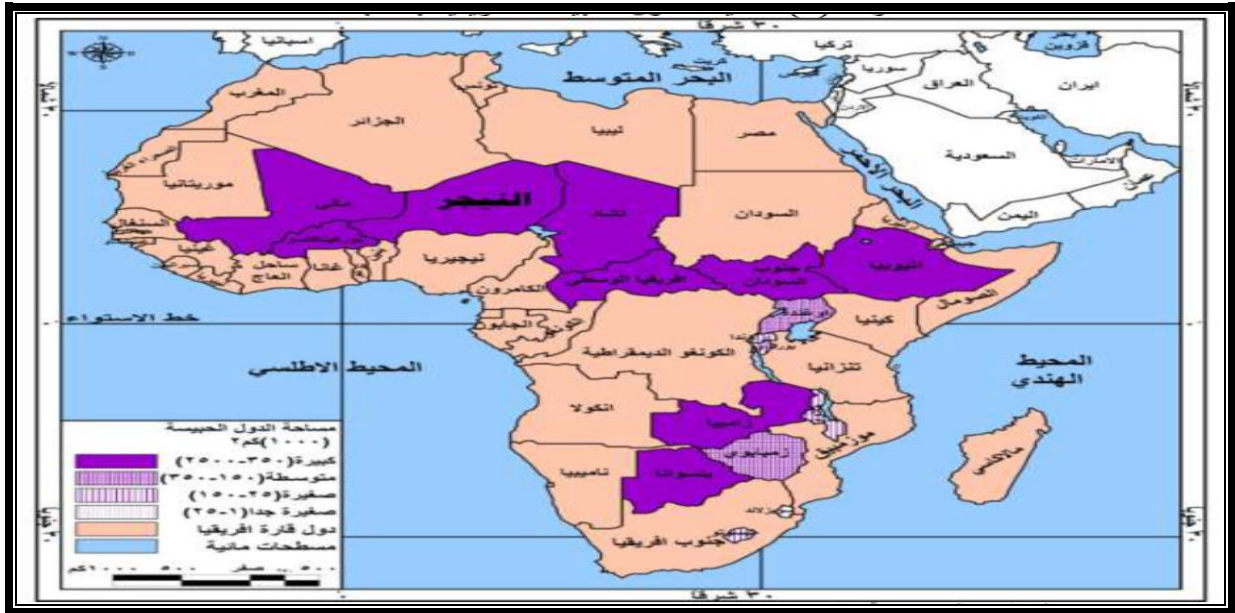
وخلاصة القول بعد العرض الموجز لأهم الانتقادات الموجهة إلى التنمية المستدامة أنها على الرغم من بساطتها ومعقوليتها بوصفها فكرة ومضمونا سيظل الطريق إمامها طويلا أو تكون بعيدة المنال في كثير من دول العالم الثالث علي الأقل، ولكنها ستبقي مصطلحا واعدا وتحريرا قابلا للانتشار والتوسع والتطبيق من دون ان يرتبط ذلك بمكان او بزمان او يتم فرضها بالقسر والإلزام

المحور الثالث: الملامح الطبيعية والبشرية بالقارة الإفريقية

الموقع والمساحة:

- تعتبر قارة إفريقيا إحدى قارات العالم القديم (آسيا وأوروبا وإفريقيا) وهي ثاني أكبر القارات.
- تقع قارة إفريقيا بين خطي عرض ٣٧ شمالاً و ٣٤ جنوباً وخطي طول ١٧ غرباً و ٥١ شرقاً.
- تقع إفريقيا وسط الكرة الأرضية وهي قارة واسعة في قلب المنطقة الحارة ويبلغ أقصى طول لها حوالي ٨٠٠٠ كلم من رأس عنابة شمالاً حتى رأس الرجاء الصالح جنوباً، ويبلغ أقصى عرض لها حوالي ٧٥٦٠ كلم.
- تقع إفريقيا بالقرب من قارتي أوروبا وآسيا، حيث تبعد حوالي ١٥ كلم من أوروبا عند مضيق جبل طارق، وتتصل بآسيا في الشمال الشرقي من خلال شبة سيناء.
- يفصلها عن آسيا البحر الأحمر وعن أوروبا البحر الأبيض المتوسط.
- تربطها علاقات قوية مع أوروبا بسبب موقعها خاصة دول شمال إفريقيا.

- يمر خط الاستواء بوسطها وتبلغ مساحتها حوالي ٣٠ مليون كلم مربع أي ما يعادل مساحة أوربا ثلاث مرات. وتشكل مساحتها حوالي ٢٢٪ من مساحة العالم
 - يبلغ عدد سكانها حتى عام ٢٠١٤م حوالي ١.٢ نسمة، ويسود اعتقاد بأن إسلاف الإنسان الأوائل ظهوروا في إفريقيا منذ ٥ الي ٨ ملايين سنة نستبهم حوالي ١٤.٨٪ من سكان العالم.
 - تعتبر موطن السلالات السوداء وتتميز بالتنوع الإثني والقبلي والثقافي.
 - بها أكثر من ١٥ دولة حبيسة أي ليس لها منافذ بحرية وهذا يقلل من فرص السيادة في أوطانها
- تعتبر أقل قارات العالم من حيث النمو الاقتصادي والاجتماعي رغم انها غنية بالموارد الطبيعية، وتتميز بكثرة نقشي الأمراض وحدوث المجاعات وازدياد عدد الفقر والخريطة (١) توضح قارة إفريقيا متضمنة الدول الحبيسة
- خريطة (١) قارة إفريقيا متضمنة الدول الحبيسة



المحور الرابع: إشكاليات تطبيق التنمية المستدامة بالقارة الإفريقية الواقع التنموي في إفريقيا:

القارة الإفريقية تتمتع بموارد طبيعية هامة وخاصة مواد الطاقة المتجددة وغير المتجددة المتمثل في احتوائها علي ٣٪ من إجمالي البترول العالمي و٥٪ من الغاز الطبيعي وثالث احتياطي اليورانيوم ونحو ٧٠٪ من الفسفور و٥٥٪ من الذهب و٨٧٪ من الكروم و٥٧٪ من المنغنيز بالإضافة ٤٢٪ من الكوبالت والتنوع المناخي والمياه والنطاقات الزراعية لم تستطع

القارة الإفريقية ولكن بالرغم الغناء بالموارد للقارة الإفريقية لم تستطع استغلالها لأجل تحقيق التنمية المستدامة والرفاهية والاجتماعية لشعوبها بسبب السياسات الاقتصادية التي تعرضها عليه المستعمر والتي تتمثل في إغراقها بالديون ذات الشروط المذلة والفوائد المتزايدة علي تلك الديون بالإضافة سوء البرامج التنموية التي أقيمت بظلالها علي الإخفاق التنموي في إفريقيا المتمثل في حالة الفقر وظهور الاقتصاد الطفيلي وتدمير البني الزراعية والصناعية وإهمال الريف وتزييف المدن وغيرها من الإفرازات الاقتصادية الشاذة (علي، ٢٠١٤م)

الدول القارة الإفريقية تعاني من إشكاليات تبدو كحلقة دائرية أقيمت بظلالها على تطبيق التنمية المستدامة والتي تتمثل في الآتي: والتي تنقسم إلى إشكاليات وعوامل داخلية وإشكاليات وعوامل خارجية وهي على النحو التالي:

أولاً: إشكاليات وعوامل داخلية وهي على النحو التالي:

الفساد:

تناولها (وداد، ٢٠١٨) والذي يعد الفساد من بين الإشكاليات التي تقف وتعطل اهداف التنمية نظرا لخطورته يغذي

نفسه بنفسه ونظرا لتأثيره المتشعب الاقتصادي والسياسي والإداري

مفهوم الفساد: وردت عدة تعاريف للفساد نذكر منها:

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد بأنه (إساءة استخدام القوة الرسمية او المنصب او السلطة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة أو، الابتزاز، أو استغلال النفوذ، أو المحسوبية، أو الغش، أو تقديم عمولات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس.

وتوجد علاقة تبادلية بين الفساد والفقر الذي يعد مؤشرا ودليلا ظاهرا للعيان على فشل التنمية وعاملا من عوامل ازدياده من خلال ضعف برامج محاربة برائن ومصائد الفقر ويمكن ان يكون الفقر من عوامل ومسببات الفساد من خلال عرقلة جهود محاربة الفساد ويظهر جليا آثار الفساد على الفقر في الآتي:

١- الآثار الاقتصادية: وتمثل أهم الآثار المترتبة على الفساد في الزيادة المباشرة في التكاليف وهي نتيجة حتمية لتفشي مظاهر الفساد مما يؤثر على استقرار البيئة الاستثمارية العامة وتحد من نقل التكنولوجيا والمهارات وتزيد من هروب الأموال الوطنية والأجنبية بسبب غياب التنافسية والشفافية والمساءلة القانونية.

٢- تدني مستوي الخدمات: يوتر الفساد في اغلب الأحيان على مستوي الخدمات المقدمة إلى عامة السكان من تهريب الأموال.

٣- الفساد يغير المعايير التي تحكم إبرام العقود: حيث أن التكلفة والجودة ومواعيد التسليم وغيرها التي تحكم إبرام العقود في الظروف العادية ولكن في ظل الفساد يصبح المكسب الشخصي للمسؤولين عاملا مهما في إبرام العقود ويقلل من أهمية المعايير الأخرى كالتكلفة والجودة ومواعيد التسليم وهذا يؤدي الي اختيار مقاولين أو موردين اقل كفاءة والي شراء سلع اقل جودة مما يترتب على ذلك فشل المشاريع التنموية وإغلاقها وتودي تلك الإجراءات حتما الي زيادة معدلات البطالة.

٤- التقليل من كفاءة البرامج الموجهة للحد من الفقر: تقوم الدولة عادة بإقامة مشاريع وبرامج مخصصة للحد من مظاهر الفقر بطرائق مباشرة كتوزيع المعونات للأسر أو غير مباشرة كتوفير فرص العمل للحد من البطالة او العمل علي تحسين مهارات الشباب عن طريق تدريبهم في حالة إما في حالة الفساد فسيكون من الصعب على الفئات الهشة الفقيرة على الحصول على تلك الفرص نظرا لارتفاع تكلفتها.

نقص رؤوس الأموال:

يعد رأس المال من الكوابح لعملية التنمية وتعاني معظم البلدان الإفريقية نقصا هاما في رأس المال اللازم لكسب رهانات التنمية وإذا كان نقص البلدان المصدرة للمعادن بشكل عام والنفط بشكل خاص يمكنها الحصول على رأس المال الكافي فان البلدان الإفريقية تظل تعاني من النقص الحاد في رأس المال في رأس المال البشري حيث تدني مستوى التعليم والتدريب وتنامي نزيف العقول وبتزايد معدلات هجرة اصحاب المؤهلات العالية (البوخ ٢٠١٤م) والجدول (١) يوضح مؤشرات نقص رؤوس الأموال بالقارة الإفريقية

الجدول (١) مؤشرات نقص رؤوس الأموال بالقارة الإفريقية

نوع رأس المال	تعريف رأس المال	مؤشرات نقص رأس المال في إفريقيا
رأس المال النقدي	هو المال النقدي او المادي	ضعف العملات الوطنية مقابل العملات الأجنبية-
رأس المال الطبيعي	يعني الموارد الطبيعية والنظم البيئية	تدهور النظم البيئية بسبب نوبات الجفاف والتصحر
رأس المال الإنتاجي	يشمل الأصول المادية القادرة على إنتاج السلع والخدمات	نقص التكنولوجيا + التسويق الخارجي

وتزييف العقول والأدمغة بسبب الهجرة الاصطفائية وكذلك الشباب + الامية	يقصد به القدرات الإنتاجية للإفراد سواء الموروثة او المكتسبة	رأس المال البشري
وقفت عائقا إمام جديد كل ومستورد	يشمل الثقافة الاجتماعية السائدة بكل قيمها وعاداتها وتقاليدها	رأس المال الاجتماعي

المصدر: غنيم وابوزنط، ٢٠١٠م بتصرف من الباحث ٢٠٢٢م

تسييس التنمية:

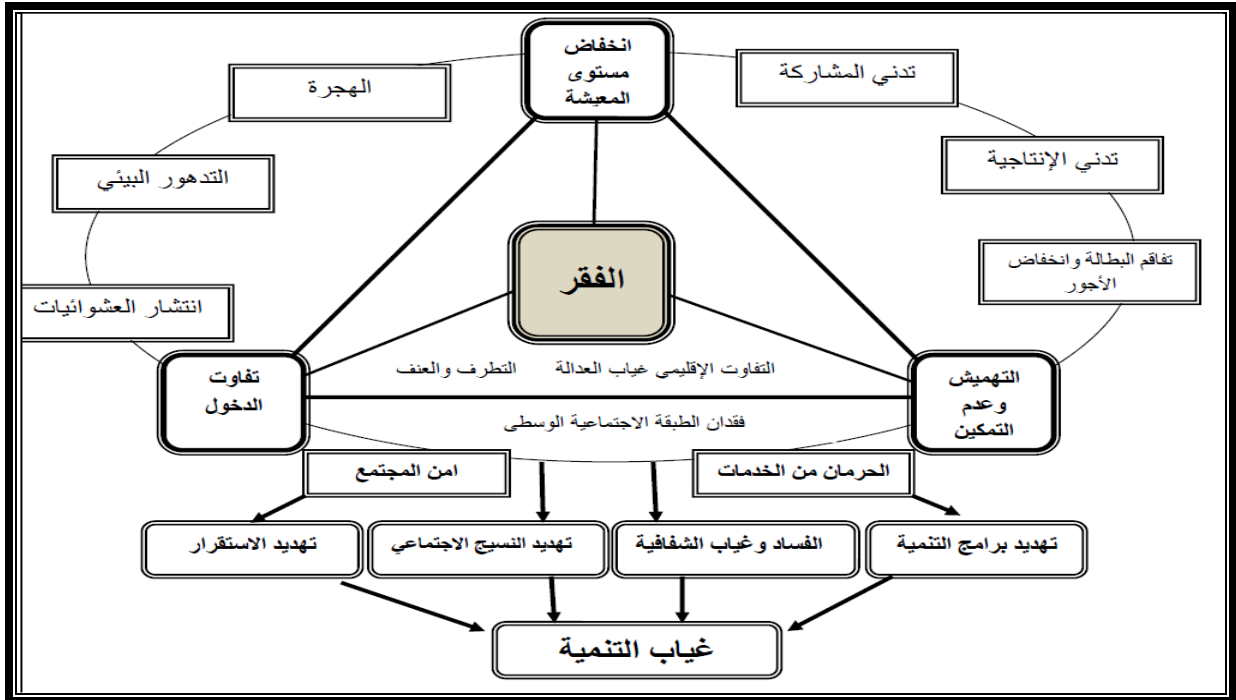
إن أهم الإشكاليات المؤدية لضعف التنمية المستدامة عموماً والتنمية المستدامة خصوصاً فبدلاً من تقوم المؤسسات غير الحكومية والحكومات المحلية بالتنمية وتقوم الإدارة السياسية بتشجيعها ودعمها والرقابة عليها وتتولي الإدارة السياسة مسئولية التنمية دون رقيب عليها او مساءلة (نحو مجتمع المعرفة، ١٤٢٧هـ)

الفقر:

هنالك علاقة وطيدة وقوية بين الفقر ومعدلات التدهور البيئي والتلوث ويعد التلوث مظهراً من مظاهر اثر الإنسان علي البيئة التي غير الكثير من معالمها مما يترتب على ذلك اختلاف أنماط الحياة في الكثير من مناطق العالم إن سعي الفقراء لإشباع احتياجاتهم المعيشية الملحة ودون وعي منهم يعني في كثير من الأحيان القيام بسلوكيات وممارسات مدمرة للبيئة كاستنزاف الموارد الطبيعية دون إعطائها فرصة للتجدد مما يؤدي حتماً إلى اختفاء الكثير من الأنواع الحيوانية والنباتية مما ينعكس سلباً علي حياة البشر، وأفضل مثال على ذلك الاستعمال غير العقلاني للمورد الطاقة التي يعرفها عالم اليوم بالرعي المفرط، أو الجائر واستنزاف الغابات والصيد في أوقات التجدد البيولوجي (التزاوج) وفي المقابل فالتدهور البيئي سواء كان ناتجاً عن الإنسان (كتراكم النفايات الصلبة او طرح الغازات السامة... الخ) او تنتج عن الطبيعة كالكوارث الطبيعية (كالحرائق - الأعاصير - الزلازل... الخ) قد يساهم بدرجة كبيرة في انتشار الفقر نظراً لقدرته على عرقلة الأنشطة الاقتصادية للإنسان كما أن فئة الفقراء هي أول المتضررين من هذا التدهور البيئي نتيجة الهشة التي تعيشها وعدم قدرتها علي تحمل الإضرار الصحية الناتجة عما يلحق بالبيئة من إضرار (وداد، ٢٠١٨)

والشكل (٢) يوضح انعكاسات الفقر الذي في نهاية المطاف يؤدي الي غياب التنمية

الشكل (٢) انعكاسات الفقر



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي جامعة القاهرة (٢٠١٢م) (مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية سياسيات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة، نقلا من (وداد، ٢٠١٨م) نظم الحكم والإدارة في إفريقيا:

والتي تناولها (كل الشامي ونوري، ٢٠١٩م) تتأثر التنمية المستدامة في أي دولة ونظام سياسي بعدة متغيرات وعوامل تؤثر على تنفيذ سياساتها وخططها وبرامجها وعملها وتتمثل أهم هذه المتغيرات والمؤثرات في الآتي:

١- طبيعة السلطة السياسية والأيدلوجية النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم وذلك لأن التنمية في مجتمع ما لا تأخذ شكلا مستقلا عن مختلف أوجه الصراع في المجتمع بل تتحدد مهمتها بالصورة التي تحقق مصالح القوي الاجتماعية ذات السلطة السياسية وتتوقف إستراتيجية التنمية علي دور الدولة فيها فالنظريات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الغربية لا يمكن ان تقود الي استنتاجات صادقة إذا طبقت علي الدول النامية لان التنمية في المجتمعات الغربية وإحداث التغيرات التركيبية تنهض به الفئات التكنوقراطية، بينما النظم السائدة في الدول النامية يتخذ طابعا يصعب معه إجراء تحليلات اقتصادية واجتماعية من النوع السائد في الغرب.

- ٢- نمط الانتاج والتكوين الاجتماعي السائد، فنمط الانتاج يشمل قوي الانتاج، والقوي العاملة والآلات وعلاقات الانتاج، إما التكوين الاجتماعي فيشمل العلاقات الاجتماعية والوعي الاجتماعي.
 - ٣- الإمكانيات المادية والبشرية والمالية المتاحة وذلك لأن تحديد هذه الإمكانيات ودورها في التنمية مسألة أساسية لأن معظم دول الجنوب غنية بموردها المادية ولكن كادها البشري لا يؤدي مهامه بنجاح وغير مؤهل فنيا وأن أي استغلال بهذه الموارد تحتاج إلى مشاركة الكادر البشري
 - ٤- معوقات التنمية والتخطيط، اذ مازالت الكثير دول عالم الجنوب تعاني عددا من المعوقات في الجانب التنموي كالتقاليد والمعتقدات وأساليب الانتاج البدائية التي تعارض أي تقدم.
 - ٥- العقبات الاقتصادية ممثلة بانخفاض معدلات التراكم والادخار والإنتاجية ومحدودية السوق والازدواجية الاقتصادية وقيد الصرف الأجنبي ومحدودية المورد البشرية
 - ٦- العقبات الاجتماعية ممثلة بالافتقار الي عنصر التنظيم وعدم وجود الدافع الحقيقي للتنمية
 - ٧- العقبات الحكومية ممثلة بعدم الاستقرار والاستقلال السياسيين الذي تعانيه غالبية البلدان النامية
 - ٨- العقبات الدولية ممثلة بتلك القيود والعراقيل التي تفرضها البلدان المتقدمة على السوق العالمية
- عدم الاستقرار السياسي:**

لقد عانت الدول الإفريقية من تدهور حالة النظام والقانون وخصوصا مع تعاظم المشكلات الأمنية وتنوعها سواء كانت تمس كيان وسيادة الدول مثل مشكلات الانقلابات العسكرية، أو الصراعات والحروب الأهلية، أو مشكلات انتهاك حقوق الإنسان، أو التدهور المؤسسي وفشل سياسات الاندماج الوطني، وتنامي صراع السلطة بين النخب المتنافسة وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المشكلات مع العالم الثالث الخارجي على المستويين الإقليمي والدولي والتي يترتب عليها التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية والتي غالبا ما يترتب عليها شيوع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار داخل هذه الدول ومما تقدم يتضح ان حالة عدم الاستقرار في الدول الإفريقية يمكن تفهمها **علي ضوء ما يلي:**

- ١- ان عدم الاستقرار السياسي يؤدي زعزعة الأمن داخل تلك الدول
- ٢- ان تغيرات الحكم وحالة عدم الاستقرار تعكس حالة من الانحراف السياسي وعدم الاهتمام بالتنمية الشاملة والانشغال بتركيز والتشبث رموزها وبمصالح النخبة الحاكمة.
- ٣- ادعاءات الثورة غير المنتهية وهي محاولة إيهام الشعوب الإفريقية بمفاهيم الأزمة الدائمة والعدو الخارجي الاستعمار الخارجي النظم السياسية الإفريقية نتيجة الإسراف والاستنزاف للموارد ان عدم استقرار الأنظمة السياسية أصبح ظاهرة

متكررة ويظهر من تكرار عمليات الانقلابات العسكرية التي أسهمت في فقدان القرارات السياسية في هذه الدول واستقرارها واستمرار تدهورها وخلق مشكلات الاجتماعية والنفسية للمشاركين في وضع القرار داخل الحكومات الإفريقية (البوخ ٢٠١٤م) **ثانياً: إشكاليات وعوامل خارجية وهي على النحو التالي:**

الهجرة:

إن ظاهرة هجرة الشباب وهجرة الكفاءات (الأدمغة) ترجع إلى عدة أسباب دافعة منها ماهي أسباب داخلية تتمثل في تدني الأجور والمحصلات المالية الضعيفة وتدني الأوضاع المعيشية نتيجة لهشاشة أوضاعها التنموية والاقتصادية البلدان المصدرة للهجرة وأسباب خارجية تتمثل في استقطاب تلك الهجرات للحاجة الماسة لها في البلدان المستقبلة للهجرة عبر إفرار عوامل محفزة لتلك العقول و تعد هجرة الأدمغة (الكفاءات) رصيد بشري نوعي مؤهل يمتلك اقتصاديات المعرفة والمهارات العملية وهي نتيجة حتمية للتفاوتات في مستوى الدخل المادية والامتيازات المعنوية والأدبية وعدم التكافؤ في الفرص بين البلدان المصدرة والمستقبلة للهجرة مما ينعكس على تخطيط وتنفيذ الخطط التنموية المستدامة بالقارة الإفريقية.

الإشكاليات البيئية وانعكاسها:

ظلت القارة الإفريقية نقطة ارتكاز للإشكاليات البيئية والتغيرات البيئية المناخية المتمثلة في نوبات الجفاف الذي أفضى بدوره لاتساع دائرة التصحر بالقارة الإفريقية وظل هذا الحال في عمليات مناوئة ما بين الجفاف تارة والفيضانات تارة أخرى التي كانت لها نواتج علي حواضن التنمية المستدامة نفسها ومسارات وطرائق نجاحها بالقارة الإفريقية وكما يساهم التغير المناخي في نقصان الحيز المساحي بالنسبة للقطاع الغابي والغطاء النباتي الذي أفضى الي فقدان التنوع البيولوجي الأمر الذي انعكس على سياسيات وطرائق سبل كسب العيش التقليدية (الرعي + الزراعة) التي بدورها ساهمت في تقادم المجاعات بالقارة خاصة في منطقة القرن الإفريقي والساحل السوداني بالإضافة مضاعفة إعداد الفقراء التي أدت في نهاية إلى يسمي بالهشاشة المجتمعية مما خلقت نوع من الصراعات علي الموارد والشكل (٣) يوضح التهديدات البيئية في إفريقيا والشكل (٣) يدعم التهديدات البيئية في إفريقيا.

بتحليل مشكلات التدهور في نظم الاقتصاد الريفي بالقارة الإفريقية من خلال تداخل عاملين خارجي ويتمثل في تهيمش الريف من قبل الدولة من خلال ظاهرة ساحة التنمية وعامل داخلي ويتمثل في دوامة الفقر الريفي المتكامل.

١ العامل الأول: سياحة التنمية (تهيمش الريف):

ومبدأ سياحة التنمية ناجم من الغرباء أو الدخلاء (outsiders) وهم أناس مهتمون بالتنمية الريفية دون أن يكونوا من أهل الريف، وهم العاملين بالمنظمات الحكومية والباحثين الأكاديميين والعاملين في وكالات العون الإنساني ورجال أعمال ومستشارين وأطباء ومهندسين وسياسيين وهيئات العاملين في معاهد التدريب وغيرهم من المهنيين، وإدراك الغرباء لفقراء الريف هو أدنى من الواقع.

إذ يتحيزون إلى القلب الحضر ويقعون في حباله وهو القلب الذي يولد فروع المعرفة الخاصة بهم وينظمها في حين تغدو (الأطراف النائية) الريفية معزولة مهملة وهذا هو التهيمش للريف بعينه. فالخبرة الريفية المباشرة لمعظم الغرباء خاصة السياسيين وممثليه أجهزة الدولة قاصرة على الزيارات الخاطفة المستعجلة من المراكز الحضرية إلى السياحة الريفية ويجسد عدة أنواع من التحيزات تقضي في النهاية إلى تهيمش المناطق الريفية هي:

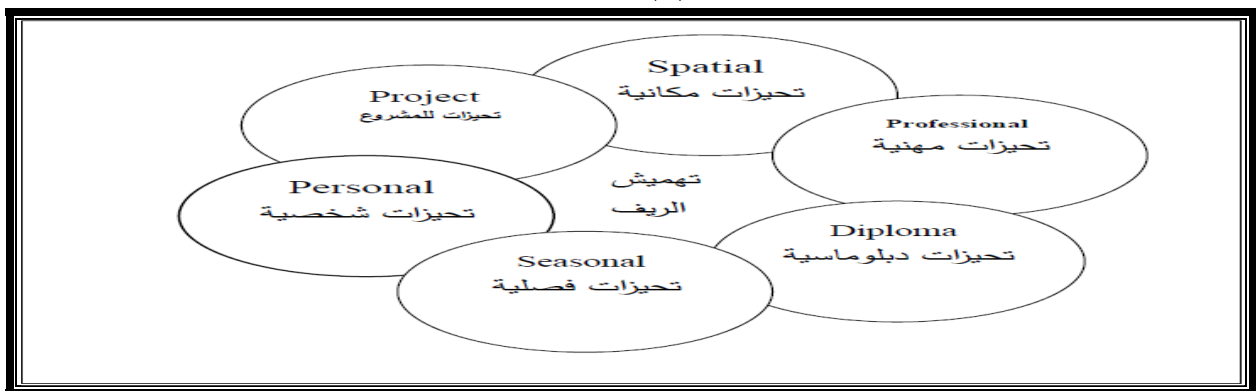
١. تحيزات مكانية للحضر وللطرق المرصوفة في الأماكن التي توجد بها مشروعات وتحيزات لأشخاص أيسر حالا وللرجال أكثر من النساء لمستخدمي الخدمات ولمن يتبنون الممارسات وليس لمن لا يستخدمون السلع ولا يتبنون الخدمات.

٢. تحيزات للفصول بتجنب الأوقات السيئة في فصل المطر.

٣. تحيزات دبلوماسية عدم البحث عن الفقراء خوفا من أهانتهم.

٤. تحيزات مهنية بالاختصار على الأمور التي تهم الغريب، ونتيجة لذلك فإنهم قليلا ما يرون أهل الريف الأشد فقرا والشكل (٤) يوضح ذلك.

الشكل (٤) ظاهرة سياحة التنمية

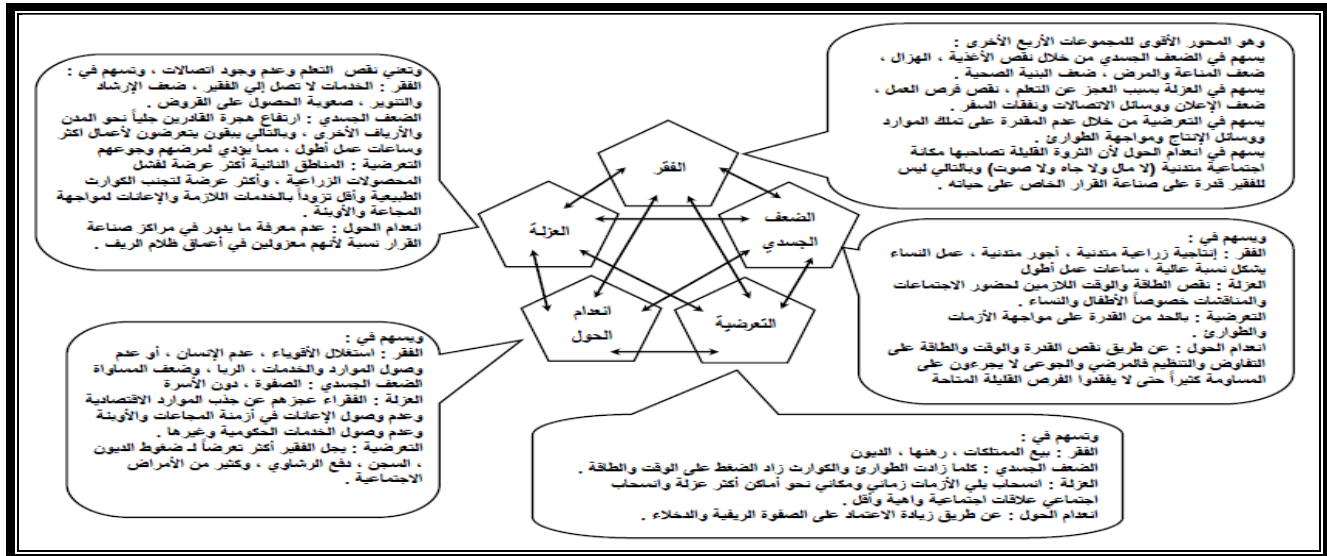


المصدر: تشامبرز، ١٩٩١م

أما العامل الثاني في تدهور نظم الاقتصاد الريفي على حسب وجهة نظر هذا المنهج هو عامل داخلي ناتج من تهميش سكان الريف من قبل السياسيين والمسؤولين في الدولة عن طريق تداخل العديد من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية حيث يقوم بتحليل عناصر البيئة الطبيعية ومكونات البناء الاجتماعي للسكان ومقومات البناء الاقتصادي لبيان تأثيرها جميعاً في تدهور نظم الاقتصاد الريفي من خلال تدهور خمس عوائق أساسية في علاقة ترابطية فيما بينها تقدم عشرين علاقة سببية محتملة وترابط يؤدي إلى الفقر الريفي المتكامل. الشكل (٥) يوضح ذلك.

إن وجهة نظر الغرباء بأن سكان الريف مبدزين وكسالى ومتواكلين على القضاء والقدر ومسؤولين عن فقرهم هي وجهة نظر باعثة على الطمأنينة ولكنها خاطئة إذ تبين الدراسات أن عادات أهل الريف هم أناس ذو عود صلب وعمل جاد وبأنهم مبدعون ومرنون ويجب أن يكونوا كذلك بسبب النضال ضد خمس عوائق مترابطة توقعهم في فخ الحرمان وهي الفقر نفسه والضعف الجسدي والعزلة وقابلية التعرض للمخاطر وانعدام الحول.

الشكل (٥) فخ الحرمان



المصدر: تشامبرز، ١٩٩١م

فقابلية التعرض للمخاطر خاصة الجفاف يعكس نقص الحواجز الحامية ضد الطوارئ والعادات الاجتماعية (الزفاف، الجنائز، الضعف الجسدي، تكرار الحمل، الحوادث، الإنفاق غير الإنتاجي)، تؤدي عادة إلى السقوط بلا عودة في براثن الفقر، وتجرب معها خسائر لا سبيل لإصلاحها مما يجعل الناس أكثر فقراً وأكثر تعرضاً لأن يزدادوا فقراً مما يؤدي إلى التدهور الاقتصادي في المجتمع.

تبرز انعدام الحول في السهولة التي تعمل لها الصفوة الريفية باعتبارها تشترك بتعريضها للمنافع الموجهة للفقراء وفي عجز الفقراء ومن هم أشد فقراً على المساومة خاصة النساء ومن هم ضعافاً جسدياً والعاجزين والمعوزون. كما نجد الإيثار والكرم ولكن العلاقات المتبادلة والمساندة التقليدية للفقراء أصبحت أندر وأضعف في ظل التدهور الاقتصادي للمجتمع مما كانت عليه في الماضي الأمر الذي أدى إلى التدهور الاجتماعي وسط سكان الريف.

في إطار ظاهرة الحرمان الريفي تمثل البيئة الطبيعية أول الموازنات التي يلجأ إليها الإنسان لسد حاجاته المعيشية فهي أيضاً تعد آخر الموازنات التي يهرع إليها الناس عندما تشتد عليهم وطأت الفقر والعوز فالبيئة الطبيعية هي المصدر الأساسي لفك الضائقة المعيشية لسكان الريف مما يفضي ذلك إلى التدهور البيئي عندما تستنزف الشعوب القاطنة قاعدة مواردها مضحين بالمستقبل في سبيل إنقاذ الحاضر.

ومن هنا نخلص بأن الترابط بين العامل الخارجي المتمثل في تهميش الريف في سياسات الدولة مع العامل الداخلي المتمثل في التداخل بين العوائق الخمسة (الفقر - انعدام الحول - العزلة - الضعف الجسدي - التعرضية) هي التي تقضي إلى حدوث التدهور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

هذه المجموعات من العوائق المترابطة تمثل دائرة مفرغة من الفقر وأن الربط بين المجموعات الخمس تقدم عشرين علاقة سببية تترايط مثل شرك ويبقي الناس في حرمانهم وتتباين قوة هذه الروابط بكل مجموعة.

فالفقر محدد قوى للمجموعات الأخرى إذ يسهم في الضعف الجسدي من خلال نقص الغذاء وصغر الأجسام، سوء التغذية الذي يؤدي إلى استجابة مناعية للعدوى، العجز عن الحصول على الخدمات الصحية أو دفع مقابلها، ويسهم في العزلة بسبب العجز عن ثمن دفع الدراسة أو تحمل نفقات السفر بحثاً عن عمل أو العيش قرب المركز يسهم في التعرضية إلى الأدوات اللازمة لمواجهة المخاطر ويسهم في انعدام الحول لأن الفقر يورث مكانة متدنية وذكر (تشمبرز، ١٩٩١م) ليس للفقر صوت.

أما الضعف الجسدي فيسهم في الفقر بعدة طرق من خلال انخفاض إنتاجية العمل والعجز عن زراعة مساحات أكبر العمل لساعات أطول الأجور الأقل مدفوعة للنساء نقص الوقت والطاقة اللازمين للبحث عن المعلومات خاصة بالنسبة للنساء، ويتفاقم من التعرضية بالحد من القدرة على مغالبة الأزمات من خلال العمل بجد أكبر ومن خلال التفاوض طلباً للمعونة، ويسهم في انعدام الحول من خلال النقص في الوقت والطاقة اللازمين للاعتراض.

أما العزلة (نقص التعليم - النائية - عدم وجود الاتصالات) تبقى على الفقر فالخدمات لا تصل إلى النائيين والأميون لا يستطيعون قراءة المعلومات ذات القيمة الاقتصادية وتتوأكب العزلة مع الضعف الجسدي، فالأسر النائية ترتفع فيها معدلات هجرة القادرين جسدياً على العمل نحو المدن كما أن العزلة تفاقم التعرضية فالمناطق الحدية الهشة أكثر عرضة

لفشل المحصول وأقل تزوداً بالخدمات اللازمة لمواجهة المخاطر والمجاعة والمرض وفشل المحصول كما أن الأميين يجدون صعوبة في المطالبة بحقوقهم التعرضية.

كما واذاف (وداد، ٢٠١٨م) الفقر الهشاشة والتعرض تمثل الهشاشة حالة من الضعف بسبب عدم كفاية الأصول لمواجهة الأزمات المفاجئة كان يفقد العامل البسيط منصب عمله وهي تمس فئات من السكان الذين لا يعتبرون فقراء بحسب قياسات الفقر المتبعة ولنهم معرضون للوقوع في الفقر حال تعرضهم لصدمة معينة أي أنهم يعيشون مباشرة فوق خط الفقر ولا يملكون احتياطيا كافيا من الموارد والقدرات التي تسمح لهم باستيعاب الصدمات الاقتصادية (العامة والخاصة) او الطبيعية او الاجتماعية او الصحية مما يؤدي الي تراجع معيشتهم الي ما دون خط الفقر (وداد، ٢٠١٨م). فترتبط بالفقر من خلال بيع الممتلكات المنتجة أو رهنها لتوفير النقد لمجابهة المخاطر مثل المرض والمجاعة وغيرها وترتبط بالضعف الجسدي لأن مواجهة الطوارئ تقتضي استبدال الوقود بالوقت والطاقة وترتبط بالعزلة من خلال الانسحاب مكانياً لمناطق حدية أبعد أو اجتماعيا إلى علاقات متبادلة أقل وترتبط بانعدام الحول من خلال ما يبتكره من الاعتماد على السادة والدولة.

كما واذاف (وداد، ٢٠١٨م) ان الشعور او سهولة التأثر تمتلك جانبين خارجيا متمثلا بالتعرض للصددمات والضغط والمخاطرة وداخليا متمثلا بضعف الحماية والذي يعني نقص وسائل التغلب علي المشاكل من دون خسائر إما المصادر الخارجية للمخاطر فتتراوح بين تذبذب سقوط الامطار والأمراض الوبائية والجريمة الي جانب الصراعات الطائفية عندها يدرك المجتمع قيمة السلام والأمن وتحسن الموقف السياسي بوصفه الأولوية المثلي الي جانب الموقف الاقتصادي ويرتبط الفقر مع المخاطر التي يتعرض لها الأفراد نتيجة نقص وسائل الحماية ضد تلك المخاطر وهذا ما يجعلهم في حالة من الفقر طويل الأمد ولاسيما في حالة عدم توافر التسهيلات التمويلية لمواجهة تلك المخاطر.

أما انعدام الحول فيسهم في الفقر بعدة طرق من خلال استغلال الأقوياء فهو يحول دون الحصول علي الموارد من الدولة وعلي الإنصاف القانوني والقدرة علي المنازعة وأسعار الفائدة ويؤدي إلي الضعف في المساومة علي شروط البيع كما أنه يصعب من الحصول علي إمداد الإغاثة الغذائية ويرتبط بالعزلة من العجز ومن لا حول لهم من جذب العون الحكومي والمدارس والعاملين المهرة والموارد الأخرى كما أنه يجعل الفقير أكثر استضعافاً أمام المطالب المفاجئة بسداد القروض والشكل (٥) يوضح فخ الحرمان والعلاقات الارتباطية المكونات الأخرى (تشامبرز، ١٩٩١م).

العمليات الإرهابية:

تشير العديد من الدراسات إلى أن القارة الإفريقية تعد من أكثر مناطق العالم معاناة من العمليات الإرهابية، إذ تضم حوالي (٦٤) منظمة وجماعة إرهابية وينتشر معظمها في شرقها ومعظم منطقة الساحل الصحراوي حيث أن هذه المناطق

تعد بالغة التعقيد حيث تعود الي الصراعات الداخلية بها والخلافات الحدودية كما تدخل بعض الإبعاد الأخرى كالدينية والعرقية والاقتصادية والاجتماعية، كما نجد ان هذه العمليات الإرهابية ارتبطت بالتنظيمات العابرة للحدود كتنظيم القاعدة وداعش في ظل هشاشة الدول نفسها وانعدام الكفاءة الأمنية بما يسمى بالسيولة الأمنية ويظهر ذلك جليا من عدم المقاومة الحكومية لتك العمليات الإرهابية ونجدان أهم التحديات المرتبطة بالإرهاب وهي ان الدول العظمي المتنافسة علي القارة الإفريقية تجد لها موطئ قدم في القارة الإفريقية من خلال إنشاء القواعد العسكرية والاستثمار في صراعات الشعوب تحت عناوين الرعاية والدعم الإنساني كمدخل عملي لإطفاء الحرائق السياسية والأمنية وتداعياتها المجتمعية وهناك علاقة ترابطية بين واقع التنمية وتنامي أو تزايد خطر الجماعات الإرهابية بالقارة معظم الأنشطة الإرهابية ونجد معظم الأنشطة الإرهابية قد تختلف دوافعها نجدها ما بين الإيديولوجية والعقائدية والسياسية، إلا أنه قد يكون الوضع أكثر خطورة مع تزايد مشاعر الحرمان والجوع والفقر والتخلف وهي دوافع واقعية محركة للإرهاب (عبد الصمد، ٢٠١٩م)

تنامي الديون الكريهة وفوائدها:

شكل النقص في رأس المال أحد الأسباب الرئيسية للجوء الدول الإفريقية إلى الاقتراض من الخارج غير أن العبء خدمة الديون كان على مخصصات مشروعات التنمية في القارة الإفريقية والتي وقعت في فخ المديونية فحسب تلك البلدان تدفع من قوت شعبها ثمنا باهظا لخدمة تلك الديون (لبوخ ٢٠١٤م)

كما أضاف (جودة، ٢٠١٨م) عن الديون بما يسمى بالديون الكريهة هو مصطلح قانوني وضعه القانوني ووزير المالية الروسية (ألكسندر ساك) في كتابه توارث الدول الذي أصدر عام ١٩٢٥م اذ عرف الديون الكريهة بأنها "الديون التي تقرضها الأنظمة غير الشرعية في سبيل تثبيت حكمها وليس خدمة الشعب "

إذ ان هذه الديون تساعد الأنظمة الاستبدادية على اضطهاد الشعب والقضاء على مقاومتها وهذه الديون تعد ديون كريهة للشعب، ولا تعد ديونا ملزمة له إذا هي ديون يكون النظام الدكتاتوري مسؤولا عنها، بالاشتراك مع الجهة التي أقرضته لا لتدعيم التنمية، بل لتمرير سياساته التعسفية فهذه تسقط مع سقوط النظام غير الشرعي وكذلك تعرف بأنها "غير شرعية تتعارض مع القانون او السياسة العامة وتوصف بأنها غير عادلة وغير لائقة او بأنها تعسفية، إذا حدد الفقهاء في القانون الدولي ثلاث خواص للدين الكريه هي:

١- غياب الرضا (التراضي والاتفاق) دين اخذ ضد إرادة الشعب

٢- غياب الفائدة اذ صرف الأموال لا تخدم مصالح الشعب او الدولة

٣- علم الدائنين بنية (قصد) المدين فالغاية التي يرمي إليها المدين يكون بعلم الدائن

اقتصاد الفقاعة:

هو مسار اقتصادي يندفع فيه الجميع بشدة إلى مسار المضاربات العنيفة التي ترفع فيها الأسعار وتأخذ صفة الدوام لفترة من الزمن وهو في تصاعد مستمر من أجل الربح السعري مما تحقق خسائر في نهاية المطاف مما يؤدي إلى انهيار الأنظمة الحاكمة لحركة الأسواق وفقدان الثقة وانعدام الرؤية الاستثمارية المصاحبة للخسائر الضخمة عن انفجار الفقاعة، واقتصاد الفقاعة هو اقتصاد عكس الاقتصاد الهيكلي الحقيقي الذي يعد اقتصاد الشركات الفعلية التي تم إنشاؤها والتي عليها البنية الفوقية وهو اقتصاد يعتمد على الانتاج السلعي والخدمي والفكري الذي يمكن إضافته الي السوق وبالتالي تأتي المعاملات فيه حقيقية وفعالة ومؤثرة وقادرة على استيعاب متغيرات ومستجدات التعامل في السوق وليس المضاربات السعرية المدمرة لكل شي إن اخطر ما في اقتصاد الفقاعة ما يمارسها اقتصادها ضد أي نظام فهو يمارس دورة في هدر القيم وهدر القيمة وتفكيك النظام وإعطاب آليات هو ما يؤدي إلى إشاعة اليأس..(الخضيري،ب،ت).

خصائص اقتصاد الفقاعة: كما تناولها (الخضيري، ب، ت).

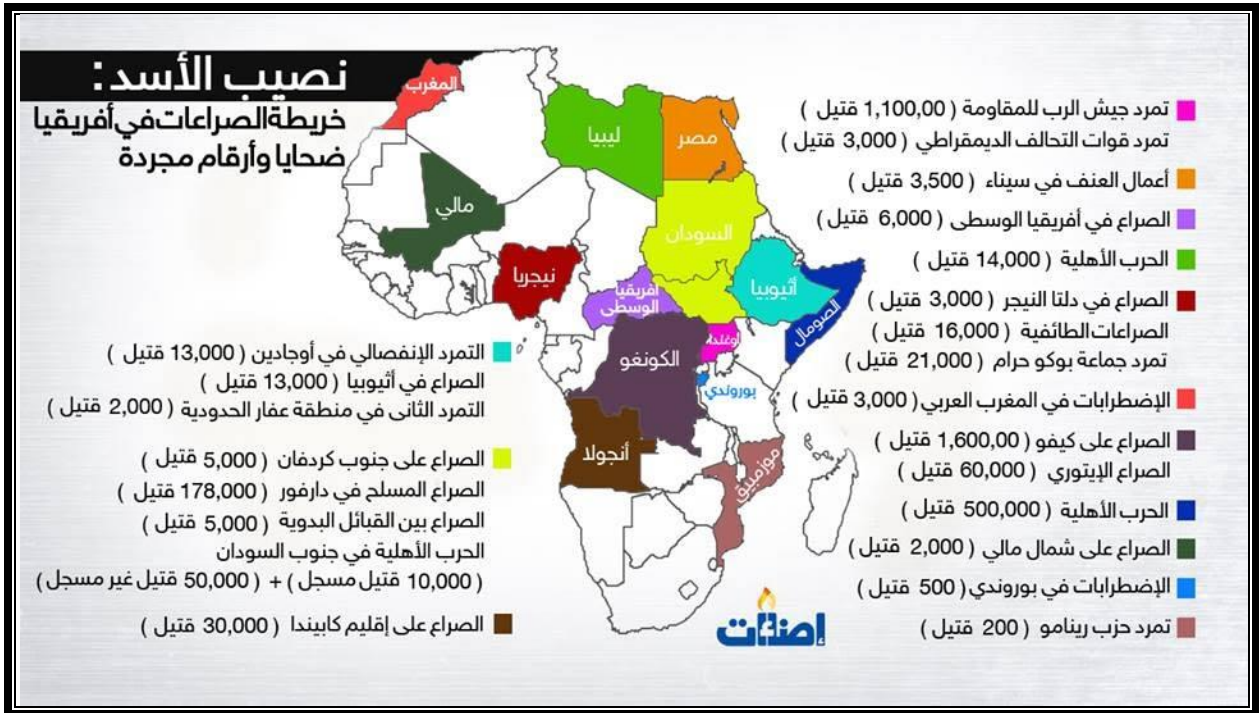
- ١- هشاشة النظام الاقتصادي وحرية الأفراد الكاملة فيه.
- ٢- استهتار الأفراد بكل شي وعدم احترام أي شي.
- ٣- عدم إشراف الدولة حقيقي من جانب الدولة.
- ٤- عدم وجود معايير ومقاييس حقيقية للنشاط
- ٥- فوضى كاملة وانعدام للضوابط الأخلاقية في الاستثمار وتحول الاستثمار الي مضاربة عنيفة.
- ٦- استخدام محفزات الضخ والنفخ الدعائي والمبالغات الدعائية.
- ٧- استخدام الكذب والخداع والزيغ والمكر والدهاء لصنع الفقاعة ثم التنصل منها والهروب من مسؤولياتها.
٨. اقتصاد متخلف تماما في توجيهاته.
٩. اقتصاد زائف لا يعطي قيمة مضافة حقيقية بل هو قائم على رفع الأسعار
١٠. اقتصاد خيالي وهمي
١١. اقتصاد لا يعتمد على عوامل الانتاج
١٢. اقتصاد قائم على الخداع النقدي للانفلات السعر للأصول المضارب عليها
١٣. اقتصاد قائم على السرعة.

الصراعات في إفريقيا:

تتميز القارة الإفريقية بالتوتر وعدم الاستقرار، فمن جهة موقعها الاستراتيجي جعلها محل اطماع القوي الاستعمارية الكبرى في الماضي كبريطانيا وفرنسا وإيطاليا لإحكام سيطرتها علي المنطقة الإفريقية كان لابد من استغلال التنوع العرقي والاثني والقبلي لهذه الدول وعملت علي تقسم القارة بينها دون مراعاة أي تجانس يخضع هذا التنوع لوحدة سياسية مستقلة فيما بعد جعل العديد من القبائل الاثنية وحتى العائلات تتوزع علي مختلف دول القارة خاصة منطقة القرن الإفريقي وبمجرد حصول هذه الدول على استقلالها وجدت نفسها في نزاعات بنية لمناطق متنازع عليها تطالب بها دول لاستكمال استقلالها وتوحيد أقاليمها كانت تابعة لها قبل استعمارها، وأخري تتمسك بأقاليم مكتسبة تدعمها أغلب القوي والمنظمات الدولية والإقليمية وفقا لمبدأ تقديس الحدود الموروثة عن الاستعمار وقد استغلت النخب الحاكمة هذه الظروف في إحكام سيطرتها علي الحكم مستمدة شرعيتها من نضالها ضد الاستعمار وبقائها لاستكمال وحدة أقاليمها فقامت اغلب الحكومات في ظل غياب أي استراتيجيات تنموية واضحة لتدعيم سلطاتها الدكتاتورية وذلك بإقامة تحالفات داخلية اغلبها اثنيات او قبائل ينتمي إليها صناع القرار والعسكريين النافذين وكبح أي معارضة بالقوة مما عزز الشعور بعدم الأمن والانتماء في كثير من الأحيان لأغلب التراكيب الاجتماعية المهشمة عملت بدورها علي إقامة تحالفات داخلية وخارجية سرية في البداية ثم علنية للإطاحة بأنظمتها الحاكمة فسادت الانقلابات العسكرية في ظل الأحلاف الداخلية والخارجية المنطقية حيناً ولاعقلانية أحياناً كثيرة والعامل الموحد لها دائماً كان الوصول الي السلطة بأي ثمن دون الحاجة الي اعتماد أي برنامج سياسيا او اقتصادي او اجتماعي مسبق (عادل، ٢٠١٠م). والخريطة (٢)

توضح التوزيع الجغرافي للصراعات في إفريقيا.

خريطة (٢) التوزيع الجغرافي للصراعات في إفريقيا



المصدر: عرفات، ٢٠١٦م

المحور الخامس:

أولاً: الخاتمة:

هنالك عدة عوامل وأسباب متشابكة ومتداخلة لا يمكن فصلها من بعضها البعض تبدو كحلقة دائرية وتغذي بعضها البعض منها ما هو إشكاليات داخلية تخص السياسات والأيديولوجيات الدول الإفريقية وأخرى إشكاليات خارجية تتعلق بمصالح النفوذ والأجنبي داخل القارة الإفريقية وكل هذه الإشكاليات ساهمت بدرجات متفاوتة في إضعاف عمليات ومسارات نجاح التنمية المستدامة بالقارة الإفريقية وهي بمثابة مهددات للتنمية نفسها والعديد من المجتمعات

ثانياً: النتائج: بعد البحث في موضوع التنمية المستدامة ودراسة قضاياها إشكالياتها توصلنا الي النتائج التالية:

١- ان التنمية المستدامة في القارة الإفريقية تتعرض أو تواجه عدد من الإشكاليات التي تهدد مساراتها وتطبيقها مما اظهر عدم نجاح أهداف التنمية المستدامة.

٢- تختلف تصنيفات والعوامل والإشكاليات التي تهدد مساراتها وتطبيق أهداف التنمية المستدامة في القارة الإفريقية والتي تبدو مؤشراتها في الآتي.

أولاً: العوامل الداخلية:

١- الفساد

٢- نقص رؤوس الأموال

٣- تسييس التنمية

٤- الفقر

٥- نظم الحكم والإدارة

٦- عدم الاستقرار السياسي

ثانياً: العوامل الخارجية:

١- الهجرة

٢- الإشكاليات البيئية

٣- ظاهرة سياحة التنمية

٤- تنامي الديون الكريهة وفوائدها

٥- اقتصاد الفقاعة:

٦- العمليات الإرهابية

ثالثاً: التوصيات:

١- لابد من تحرير قرار التنمية من قبضة سلطة الدولة وكذلك عدم ارتهائها للقرار الخارجي ذا الاملاءات والإزلالات والاشتراطات على الدول الإفريقية.

٢- إنشاء صندوق إفريقي مشترك لدعم الإخفاقات التنموية وتقليل التفاوتات الإقليمية لخلق تكامل اقتصادي تنموي بالقارة الإفريقية

٣- توطين النجاحات والدروس المستفادة والممارسات العالمية في التنمية المستدامة داخل القارة الإفريقية

قائمة المراجع:

١. إبراهيم. مروان عبد المجيد (٢٠٠٠م): أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية، ط١، مؤسسة الوراق. عمان. الأردن
٢. أبو النصر مدحت ومحمد محمد، ياسمين مدحت(٢٠١٧م): التنمية المستدامة مفهومها إبعادها مؤشرات، المجموعة العربية للتدريب والنشر الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
٣. تشامبرز، روبرت (١٩٩١م): التنمية الريفية، وضع الأواخر الأوائل، ترجمة محجوب عمر، بدون تاريخ للنشر أديس أبابا.

٤. جودة مروة سامي (٢٠١٨م): التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة -دراسة تطبيقية على العراق، دراسة ماجستير غير منشورة كلية التربية والعلوم الإنسانية، جامعة المثنى العراق
٥. حدة، فرحات، (٢٠١٢م): الطاقات المتجددة كمدخل للتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر دراسة الواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر مجلة الباحث العدد (١١)، ص (١٤٩ - ١٥٦)، الجزائر.
٦. الخضير محسن احمد (ب، ت): اقتصاد الفقاعة و فقاعة الاقتصاد-رؤية فعالة لما حدث وتحذير أكثر فاعلية مما سيحدث منتديات مجلة الابتسامة، ابتزازك للطباعة والنشر والتوزيع.
٧. الرديسي، سمير محمد، (٢٠٠٥م): استراتيجيات تقييم وتحليل البحث الميداني، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، السودان.
٨. الرفاعي احمد حسين ٢٠٠٧م: منهج البحث العلمي، الطبعة الخامسة دار وائل للنشر القاهرة، مصر
٩. رياض، بوليصاح (٢٠١٣م): التنمية البشرية واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة الإمارات العربية المتحدة، الجزائر، اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التيسير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر.
١٠. الشامي، لبنان هانف ونوري، علا الدين (٢٠١٩م): واقع التنمية المستدامة في العراق المقومات والتحديات واستراتيجيات التطوير، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، ص (٢٤٣-٢٦٤)، العراق.
١١. عادل، مغرش، (٢٠١٠م): النزاعات في منطقة القرن الافريقي فيما بعد الحرب الباردة (مع التركيز على السودان والصومال)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر ٣، الجزائر.
١٢. عبد الصقيع الله علي، (١٩٨٤م): المدخل الي البحث العلمي الجغرافي المعاصر، الطبعة الأولى، مطبوعات نادي مكة الثقافي الأدبي، مكة المكرمة، السعودية.
١٣. عبد الصمد نهاد احمد مكرم (٢٠١٩م): الإرهاب وتحديات التنمية المستدامة في منطقة القرن الإفريقي مجلة كلية السياسية الاقتصاد العدد الرابع (١١٥-١٥٠)
١٤. عرفات الشيماء (٢٠١٦م): ٢٣ حريا دائرة، ماذا تعرف عن خريطة الصراعات في إفريقيا، اضاءات، الوحدة السياسية، تاريخ الدخول ٢١/١٠/٢٠٢٢م، زمن الدخول الساعة ٤٠:١٠ صباحا بتوقيت غرينتش، مكان الدخول ولاية كسلا، السودان.
١٥. علي، مدوني (٢٠١٤م): قصور بناء الدولة في إفريقيا وانعكاساتها على الأمن والاستقرار فيها، جامعة محمد خضير، بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية (علاقات دولية وإستراتيجية)، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر.
١٦. غنيم، ابوزنط، عثمان محمد، ماجدة احمد، (٢٠١٠م): التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

١٧. الكبيسي، عامر خضير، (٢٠١٥م): التنمية المستدامة –الانتقادات والتحديات والرد عليها، الفصل الحادي عشر، من كتاب دراسات حول التنمية المستدامة، جامعة نايف العربية الأمنية، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، السعودية
١٨. لبوخ، محمد، (٢٠١٤م): عملية بناء الدولة في القرن الإفريقي رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص السياسات المقارنة كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
١٩. محمد، أسماء عبد العاطي، (٢٠٠٤م): محاور الحركة الرئيسية وتأثيرها على التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.
٢٠. مختار، محمد أبو الحسن القاسم، (٢٠٠٨م): استراتيجيات التكيف مع الجفاف في السودان – دراسة جغرافية لمحلية الدويم، بحث دكتوراه غير منشور، كلية الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان.
٢١. مطرود، الحديثي، هبة عادل، عطا الله سلمان، (٢٠١٥م): الدول الحبيسة الإفريقية مشكلاتها ومناؤها وتصنيفها – دراسة في الجغرافيا السياسية، كلية التربية للبنات، قسم الجغرافيا، جامعة بغداد المجلد (٢٦) (٢)، ص، ص (٥٣٨-٥٥٨)، بغداد العراق.
٢٢. نحو مجتمع المعرفة (١٤٢٧هـ): التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع المأمول سلسلة دراسات يصدرها مركز الانتاج الإعلامي جامعة الملك عبد العزيز الإصدار رقم (١١)، الناشر مكتبة الملك فهد الوطنية السعودية.
٢٣. وداد، عباس، (٢٠١٨م): دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر، دراسة حالة الجزائر الأردن واليمن رسالة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ١، الجزائر.
٢٤. ياسمين، زونوح (٢٠٠٦م) إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقييمية، رسالة ماجستير غير منشورة وزارة التعليم والبحث العلمي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع التخطيط الجزائر.

Reference:

1. Bailey, (1996): A guide to field research Thousand OakC A: prne forge press